



تعد قضية الإعاقة أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات كافة، وقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية هذه القضية في وقت مبكر، وكانت سباقة في اتخاذ قرارات وإجراءات أسهمت في حلحلة كثير من قضايا هذه الفئة العزيزة على الوطن والمواطن. ودعمت حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - المنظمات والهيئات المعنية بتقديم العون والمساعدة للمعوقين، ولم تحصر الحكومة جهودها على الصعيد المحلي، بل كان لها تعاون وتنسيق مع الجهات ذات الصلة كافة إقليمياً ودولياً، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على أوضاع المعاقين في المملكة.

قضية تواجه المجتمعات

ذوو الاحتياجات الخاصة في المملكة.. فئة تحظى بالدعم والرعاية المتواصلة

الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة؛ إلى أن من حق الطفل المعاق أن يتلقى تعليمه في أقل البيئات تعقيداً من خلال دمج مع أقرانه في المدرسة العادية؛ لما لذلك من أثر في زيادة التقبل الاجتماعي له، وتمكينه من محاكاة وتقليد سلوك الأطفال العاديين، على نحو يساهم في تحسين اتجاهات الأطفال غير المعاقين تجاه المعاقين منهم. ومؤخراً أقر مجلس الوزراء السعودي بتحمل الدولة عن المعاقين الرسوم المتعلقة بتأشيرات الاستخدام لمهن (السائق الخاص - والخادم - والمرضى).

المساواة مع الآخرين

برزت في الآونة الأخيرة مطالبات من جهات لها إسهامات مقدرة في تقديم الخدمات للمعاقين؛ بضرورة ترسيخ مفهوم ذوي القدرات الخاصة بدلاً عن ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعاقين، وذلك تقديراً لمشاعر هذه الفئة الغالية على المجتمع؛ لضمان تفاعلها مع محيطها دون تمييز أو تأثير سلبي. وفي هذا الإطار أيضاً قررت الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ تغيير اسم اليوم الدولي للمعوقين، الذي يحتفل به في ٣ كانون الأول/ ديسمبر من كل عام؛ ليصبح اليوم

**موافقة مجلس الوزراء
الموثر على إعفاء عدد
من المستلزمات الخاصة
باستخدام المعوقين من
الرسوم الجمركية**

سنوياً، منهم ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مولود معاق، وهو ما يعني ١ من ألف طفل يُولد معاقاً وفي السياق ذاته فقد أكد الأستاذ سلمان الدعجاني وهو مؤسس أول مركز تأهيلي للمعاقين بالمملكة في تصريحات سابقة له أن نسبة المعاقين من إجمالي السكان السعوديين بلغت ٠,٨٪، ويضيف الدعجاني أن (٤٣,٧٪) من إعاقات السكان السعوديين تعود إلى أسباب خلقية، و(٢٣,٨٪) إلى المرض، و(٨,٨٪) إلى أسباب متعلقة بالولادة، و(٦,٩٪) إلى أسباب متعلقة بالحمل، و(١٦,٨٪) إلى حوادث السير، كما يتوزع المعاقون بين الذكور والإناث بنسبة (٦٥٪) للذكور و(٣٥٪) للإناث، مبيناً أن تلك الأرقام جاءت؛ وفقاً لتعداد ١٤٢٩ السكاني بالمملكة.

حقوقهم في السعودية

انطلاقاً من الدور الريادي للمملكة العربية السعودية في مجال ضمان حقوق المعاق ورعايته؛ التزمت حكومة خادم الحرمين الشريفين بالاتفاقيات والمواثيق التي أقرتها الأمم المتحدة والمؤسسات التشريعية بما يكفل للمعاق جميع حقوقه والارتقاء بكل ما من شأنه دمج أبناء هذه الفئة في المجتمع واستثمار قدراتهم، وتوج ذلك بصدور النظام الوطني لرعاية المعوقين بموافقة مجلس الوزراء، وهو الأمر الذي كان وراء ما تحقق من نقلة نوعية تاريخية في التصدي لقضية الإعاقة.

وقبل ٢٢ عاماً أصدر مجلس الوزراء السعودي قراراً يعطي الحق للمعاق الذي تم تأهيله في أحد مراكز التأهيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وبإكمال شروط محددة؛ الحصول على إعانة إذا رغب في إقامة مشروع فردي أو جماعي. كما تشير بعض المواد الواردة في الأنظمة الحكومية

دعم ورعاية

تحظى قضية المعاقين في المملكة العربية السعودية بالدعم والرعاية المتواصلة، وتولي الدولة اهتماماً كبيراً في التصدي لقضية الإعاقة وتحجيم سلبياتها بوجه عام، وتدعم برامج وأنشطة الجهات الخيرية المعنية بقضايا الإعاقة، وهناك مبادرات عدة لدعم هذه الفئة، ومن ذلك: صدور موافقة مجلس الوزراء الموقر على إعفاء عدد من المستلزمات الخاصة باستخدام المعاقين من الرسوم الجمركية.

وانطلاقاً من الدور الريادي للمملكة العربية السعودية في مجال خدمة المعاق ورعايته اعتنت حكومة خادم الحرمين الشريفين «يحفظه الله» بالاتفاقيات والمواثيق التي أقرتها الأمم المتحدة والمؤسسات التشريعية بما يكفل للمعاق حياة كريمة وبكل ما من شأنه دمج أبناء هذه الفئة في المجتمع واستثمار قدراتهم، وتوج ذلك بصدور النظام الوطني لرعاية المعوقين بموافقة مجلس الوزراء، وهو الأمر الذي كان وراء ما تحقق من نقلة نوعية تاريخية في التصدي لقضية الإعاقة.

إحصائيات

تشير بعض التقارير إلى أن عدد المعاقين بالسعودية يبلغ ٧٢٠ ألف معاق، ووفقاً لإحصائيات سابقة لوزارة الصحة فإن عدد المواليد في السعودية يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ ألف مولود

**حكومة خادم الحرمين الشريفين
تعتني بالاتفاقيات والمواثيق
التي أقرتها الأمم المتحدة
والمؤسسات التشريعية بما يكفل
للمعاق حياة كريمة**

الصحة والتعليم والعمل والتنقل والتقاعد وغيرها.

معاناة في المواقف

يقوم بعض قائدي المركبات بالوقوف في المواقف المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في تصرف غير مسؤول يمس حقوق هذه الفئة الغالية من أبناء المجتمع، حيث يمثل هذا التصرف انتهاكاً لحرمة هذه المواقف، والتي خصصتها الجهات المعنية لتهيئة السبل كافة لهذه الشريحة المهمة لممارسة حياتها بشكل طبيعي في مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية كافة، وعدم التعدي بالوقوف في المواقف المخصصة لهم نظراً لما يسببه هذا الأمر من معاناة نفسية وجسدية للمعاقين.

إن هذه التصرفات غير المسؤولة وغير الحضارية تتطلب ضرورة التوعية للحد منها؛ لأنها تمثل تعدياً في حق هذه الفئة التي تحتاج إلى المساعدة والتعاون من جميع فئات المجتمع، خاصة أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً بهذه الفئة الغالية وتخصص لهم مواقف مناسبة لسياراتهم بالقرب من المباني التي يقطنونها أو إلى جوار المحال التجارية والأسواق والأماكن العامة.

وتتص الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية، الصادرة قبل ٢٠ عاماً في السعودية؛ على حق المعاقين في أن يكون لسياراتهم مكان خاص في المواقف العامة والخاصة، بنسبة لا تقل عن ٥ ٪ من مساحة تلك المواقف، على ألا تقل المساحة المخصصة للسيارة الواحدة عن ٢٥ متراً مربعاً.

وتشير الاشتراطات البلدية نفسها إلى حق المعاقين في أن تكون الممرات والأرصفت التي يسرون عليها خالية من العوائق والبروزات، وأرضيتها من مواد خشنة مانعة للانزلاق، وأن تزود بالمنحدرات اللازمة واللوحات الإرشادية المميزة، ونبهت تلك الاشتراطات إلى أن من حق الكفيف أن يتم توفير وسائل إيضاح مكتوبة بطريقة برايل، بجانب اللوحات الإرشادية واللافتات العادية.

المملكة حققت نقلة نوعية

تاريخية في التصدي لقضية الإعاقة



رقابية بالدرجة الأولى، مهمتها التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية والأهلية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وأيضاً اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن، ومن مهامها أيضاً إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها الاتفاقية الدولية لحقوق المعاقين، ومنها مراجعة هذه الأنظمة واقتراح تعديلات بما يتفق مع حقوق الإنسان، وأيضاً التأكد من تنفيذ الجهات المعنية لها.

كذلك أوصت الهيئة في تقريرها الذي رفعته إلى خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - بضرورة تعزيز الاهتمام بشؤون ذوي الإعاقة وإصدار اللوائح التنفيذية والتنفيذية لنظام رعاية المعوقين، بما يحقق تطوير ورعاية حقوقهم في

الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة (القرار ١٢٧/٦٢). وأهابت الجمعية أيضاً بالدول التي لم تنظر بعد في التوقيع أو التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري أن تفعل ذلك بوصفه من الأمور ذات الأولوية. وتعزيزاً لحقوق المعاقين أسست مبادرات ووقعت اتفاقيات إقليمية ودولية، لضمان تقديم الخدمات والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة على قدم المساواة.

وقد نص العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة، والذي يعمل به منذ عام ٢٠٠٤، وسيتم العمل به في عام ٢٠١٢؛ على ضمان المساواة للمرأة المعاقة في تقديم الخدمات والرعاية، وكذلك توفير الرعاية الصحية الشاملة خلال الحمل وبعد الولادة، بينما نص العقد ذاته على حق المعاق المسن في الوقاية من مخاطر العزلة بشتى الوسائل.

بينما تحظر الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وافقت السعودية عليها؛ التمييز على أساس الإعاقة، في المسائل المتعلقة بأشكال العمل كافة، وهو ما يتيح للمعاقين السعوديين العمل في ظروف عادلة وملائمة على قدم المساواة مع الأشخاص الآخرين، في حين تنص المادة ٢٢ من الاتفاقية ذاتها على حق المعاق في الزواج وتأسيس أسرة برضا معتزلي الزواج رضاء تاماً.

دور الهيئة

هيئة حقوق الإنسان هي شخصية اعتبارية مستقلة،

هيئة حقوق الإنسان أوصت في

تقريرها الذي رفعته إلى خادم

الحرمين الشريفين بضرورة

تعزيز الاهتمام بشؤون ذوي

الإعاقة وإصدار اللوائح التفسيرية

والتنفيذية لنظام رعاية المعوقين

تعريف عالمي

من قوم .. الآية». فالمجتمع الذي يزدرى الأصحاء فيه أهل البلاء يكون مصدر شقاء وألم لهؤلاء قد يفوق ألم المصيبة وربما فاقها فعلاً، فكم من ذوي البلاء من حمل عاهته ورضي بواقعه.

يوم عالمي

لتجديد الاهتمام بقضية الإعاقة وحقوق المعاقين، بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بقبول الأشخاص المعاقين؛ خصصت الأمم المتحدة يوم ٣ ديسمبر من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للمعوق لتسليط الضوء على مشاكل ومطالبات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن أجل فهم أفضل لقضاياهم وحقوقهم، والاحتفال باليوم العالمي للمعوق يتيح إثارة النقاش المجتمعي حول قضية الإعاقة، وحث مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة والخيرية كافة على التعاون في مواجهة القضية وأسبابها.

ويعد اليوم العالمي للإعاقة فرصة لتجديد الاهتمام بقضية الإعاقة وحقوق المعاقين؛ بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بقبول الأشخاص المعاقين ومساعدتهم ويستهدف تعزيز الوعي بقضايا الإعاقة وحقوق المعاقين والتأكيد على أهمية مواصلة مواجهة المجتمعية لأسباب الإعاقة وتجاوز سلبياتها.

قدرهم ولا ينال من قيمتهم في المجتمع فهم جميعاً سواء لا تفاضل بينهم إلا بالتقوى فقد يكون صاحب العاهة أفضل وأكرم عند الله من ألف صحيح معافي فقال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾. فالميزان الحقيقي هو التقوى وليس المال أو الجاه أو الصحة أو الصورة الخارجية أو غير ذلك لأنه لا يمكن أن تتحقق الغاية السامية من هذه الحياة إلا إذا تحقق ميزان التقوى، هذا الميزان الذي له وقع أخاذ في ضمير المسلم بما يحويه من الخير والاستقامة والصلاح والإصلاح للفرد والمجتمع وللإنسانية جمعاء، فالتقوى جماع لكل فضيلة.

وقد أكد الرسول صلى الله عليه وسلم هذه القيمة في أكثر من حديث ففي حجة الوداع التي حوت جوامع الكلم وأخطر قواعد الإسلام قال صلى الله عليه وسلم: «أبها الناس، إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى، خيركم عند الله أتقاكم». ولكي ينزع من النفوس بقايا القيم الأرضية قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم».

ومن حقوقهم عدم السخرية منهم قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم

فلو افترضنا أن في المجتمع فئة قليلة من الناس ذوي احتياجات خاصة تكاد لا تذكر؛ فإن هذه القلة تحت نظام الإسلام وحمائته ستجد من يقف جانبها ويساعدها، وعليه جاءت الآيات الكريمة في كتاب الله تعالى لتؤكد للجميع أن الله تعالى يحث على نصرة الضعيف وإعانتة قدر الاستطاعة. والمتأمل في آيات الله تعالى يجد نفسه أمام آيات كثيرة توجي بهذا المعنى قال تعالى: ﴿ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم﴾ التوبة: ٩١. تدل الآية دلالة واضحة على أن الضعفاء والمرضى ليس عليهم أية مشقة إذا لم يقاتلوا مع إخوانهم الأصحاء.

دمج المعاق

أعطى الإسلام لهؤلاء المعاقين حقوقهم فحرص على دمج المعاق في مجتمعه، فقد ولى الرسول صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة عندما خرج لإحدى غزواته، كما يتجه الإسلام إلى المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه المعاق فيعلمهم ويربهم على السلوك الذي يجب عليهم أن يسلكوه في معاملتهم لإخوانهم وأهليهم من ذوي العاهات فهو يعلن بصريح العبارة أن ما حل بإخوانهم من بلاء لا ينقص

تعرف منظمة الصحة العالمية الإعاقة بأنها مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل، في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعانيها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة، ومن ثم فالإعاقة هي ظاهرة معقدة، والتي تعكس التفاعل بين ملامح جسم الشخص وملامح المجتمع الذي يعيش فيه أو الذي تعيش فيه.

ويعرف أيضاً بأنه: حالة تحد من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر أساسية في الحياة اليومية؛ كالعناية بالذات أو ممارسة العلاقة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية، وذلك ضمن الحدود التي تعد طبيعية. أو هي عدم تمكن المرء من الحصول على الاكتفاء الذاتي وجعله في حاجة مستمرة إلى معونة الآخرين، وإلى تربية خاصة تساعد على التغلب على إعاقته.

اهتمام الإسلام بالمعاق

اهتم الإسلام اهتماماً كبيراً بكل فئات المجتمع، وحرص المسلمون على الرعاية الكاملة للضعفاء وذوي الاحتياجات الخاصة،